المحاضرة التاسعة: استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية.

تمهيد:

يقوم البنك المركزي باستخدام وسائله النقدية والائتمانية في تحقيق رقابته على الائتمان المصرفي. وكما رأينا سابقا فإن الرقابة المصرفية تتم بأساليب مختلفة (كمية، كيفية، مباشرة).

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

تؤثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على إجمالي الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى الجهاز المصرفي، مما ينعكس على القدرة الائتمانية للبنوك، ويمكن حصر تلك الأدوات في ثلاث وسائل كمية، تتمثل في: سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة ومعدل الاحتياطي القانوني.

أ- سعر إعادة الخصم:

نقصد بالخصم الدفع العاجل لدين آجل مقابل خصم جزء بسيط من المبلغ. ويحل الخاصم محل الدائن القديم ويصبح المدين أمام دائن جديد (الخاصم)، وعند تقديمه للبنك المركزي نكون أمام عملية إعادة الخصم. ويعتبر سعر إعادة الخصم بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصم ما يقدم إليه من كمبيالات وأذونات الخزينة أو لقاء تقديمه لقروض وسلف مضمونة بمثل هذه الأوراق إلى المصارف التجارية.

يترتب عن تغيير معدل إعادة الخصم تغيير في أسعار الفائدة في السوق بوجه عام ، مما ينتج عنه التأثير في كمية وحجم الائتمان المصرفي، فإذا رفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم فإن البنوك سترفع من أسعار الفائدة التي تقرض بها، مما يؤدي إلى نقص حجم الائتمان، وإذا أراد البنك التوسع ليخرج المجتمع من الكساد فإنه يخفض سعر إعادة الخصم.

ب-سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بالسوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المالية؛ أي خارج نطاق البنك المركزي.

تهدف هذه السياسة إلى التأثير على حجم الائتمان، فعندما يريد البنك المركزي زيادة حجم الائتمان لمكافحة الكساد فإنه يشتري كمية كبيرة من الأوراق المالية، مما يؤدي إلى زيادة

الطلب على هذه الأوراق وبالتالي ارتفاع سعرها ومن ثم انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق مما يؤدي إلى زيادة الائتمان.

عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية فإنه سيسدد بواسطة الشيكات المسحوبة عليه والتي يقدمها المشترون إلى بنوكهم والذين بدورهم يحصلونها من البنك المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتياطاتهم النقدية ومن ثم مقدرتهم على التوسع في الائتمان.

إن سياسة السوق المفتوحة تؤثر على الاحتياطي النقدي وعلى سعر الفائدة ومن ثم على حجم الائتمان، والعكس يحدث في حالة البيع.

ت-معدل الاحتياطي القانوني:

يقصد به نسبة ما تحتفظ به البنوك التجارية من ودائعها لدى البنك المركزي، ويحدد تلك النسبة البنك المركزي، وقد طبق هذا النوع من الأدوات في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990.

يؤثر تغير المعدل القانوني في المضاعف النقدي ومن ثم في قدرة البنك على الإقراض، ويعمد البنك المركزي إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني خلال فترات التضخم، وعلى العكس في فترات الكساد لتشجيع البنوك على التوسع في منح الائتمان.

2-الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

تؤثر هذه الأدوات على أوجه استخدام الائتمان المصرفي، وتنظيم الائتمان الممنوح لمختلف النشاطات الاقتصادية، وتتمثل وسائله في:

أ- تحديد أسعار الفائدة الدائنة:

يسعى البنك الى تحقيق الربح: ***(الفوائد الدائنة (سعر الفائدة على الودائع) – الفوائد المدينة (سعر الفائدة على القروض))***، يتدخل البنك المركزي في تحديد أسعار الفائدة الدائنة.

ب-السياسة الائتمانية الانتقائية:

ومن وسائل السياسة الائتمانية الانتقائية:

- ✓ تحديد النسبة التي لا يجوز أن تتعداها قيمة القرض الممنوح بضمان الأصول التي يحوزها البنك.

- ✓ تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على هذه القروض.
- ✓ إشتراط تصديق البنك المركزي على القروض التي يتجاوز مبلغها مقدارا معينا.
- ✓ تعيين الأوجه التي يمنع على البنك التجاري الاستثمار فيها، وتحديد الحد الأقصى للأنواع الأخرى من القروض.
- ✓ تنظيم القروض الاستهلاكية بوضع القواعد الخاصة للشراء بالتقسيط لأنواع معينة من السلع الاستهلاكية.
- ✓ إصدار تعليمات من البنك المركزي.
- ✓ تحديد أسعار فائدة متمايزة حسب نوع الاستثمار ومدى تشجيع الدولة له.

3- أدوات الرقابة المباشرة على الائتمان:

يختلف هذا النوع من الرقابة على باقي الأنواع الأخرى بكونه ليسا دائما، ولكنه يستخدم في ظروف مؤقتة ومن وقت لآخر، وسميت بالمباشرة لأنها تضمن تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وتنحصر وسائله في الأدوات التالية:

- ✓ إصدار توجيهات مباشرة إلى البنوك فيما يتعلق بالائتمان وأنواعه، تكون في صالح حل المشاكل الاقتصادية.
- ✓ الإقناع المعنوي بإتباع سياسة معينة أو التخلي عنها. حسب ما تقتضيه حالة الاقتصاد الوطني (الإقناع الأدبي).
- ✓ إعلان البنك المركزي عن سياسته فيما يتعلق بحالة الاقتصاد الوطني وما يلائمه من سياسات معينة للائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك تأخذ بآرائه.
- ✓ قيام البنك المركزي بالعمليات المصرفية الخاصة، شأنه في ذلك شأن البنوك، الأمر الذي يساهم في تحقيق السياسة الائتمانية التي يهدف إليها.